# كُرد سوريا وانعدامُ الجنسيّة
## الآثار طَويلة المدى في مستقبل ما بعد النزاع

توماس مكغي

دراسات وأوراق بحثية تنشرها
مجلة شار ضمن مشروع شيان 2

# كُرد سوريا وانعدامُ الجنسيّة

## الآثار طَويلة المدى في مستقبل ما بعد النزاع


### ورقة بحثية من إعداد: توماس مكغي*



تنشر بالتعاون بين مجلة شار والشبكة الإقليمية حول انعدام الجنسية/هويتي



الآراء الواردة ضمن الدراسات والأوراق البحثية تخص
الباحثين والمعدين، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



* توماس مكغي باحث دكتوراه في مركز بيتر ماك مولين حول انعدام الجنسية في كلية القانون في ملبورن، استراليا. يبحث في قضايا انعدام الجنسية في الشرق الأوسط، يركز بشكل خاص على تغيير مشهد انعدام الجنسية في سوريا منذ 2011. منسق مشترك للشبكة الإقليمية حول انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (هويتي).

## فهرس


| | |
|---|---|
| ما هو انعدام الجنسية؟ | 6 |
| بدون جنسية وبدون دولة | 7 |
| خلفية عن إحصاء 1962 | 10 |
| التّحرّكات الكُرديّة الداعية للحصول على الجنسيّة | 15 |
| هَلْ لا يزالُ انعدام الجنسيّة يُمثّل قضيةً لكُردِ سوريا بعد 2011؟ | 19 |
| القسمُ الذي ما زال معدوم الجنسيّة | 20 |
| الإرثُ السّلبي لانعدامِ الجنسيّة على الكُرد المتجنّسين | 22 |
| دورُ انعدام الجنسيّة في حلِّ النّزاعات والمفاوضات السّياسيّة | 26 |
| خاتمة | 31 |

«بعد أن صرتُ مواطناً، بدأت الحكومة بقتل المواطنين»، بهذه العبارة يصف "جنكيز" حاله، وهو الذي عاش لسنواتٍ عديدة كشخصٍ "عديم الجنسية" قبل الحرب في سوريا.

"جنكيز" كُرديٌ من محافظة الحسكة شمال شرقي سوريا، كان ينتمي إلى الفئة التي تسمى بالأجانب نتيجة إحصاء عام 1962 الذي جُرِّد بموجبه والده من الجنسية السورية. حصل "جنكيز" على الجنسية حسب أحكام المرسوم الرئاسي (الذي صدر من الرئيس السوري بشار الأسد) كإجراءٍ واحد ضمن ما سمي آنذاك بـ «الإصلاحات» من جانب الحكومة السورية بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في آذار 2011. وبالتوازي مع هذه الإصلاحات الشكلية، استخدمت الحكومة العنف المروع ضد الشعب وحاولت إخماد المظاهرات السلمية بشتى الوسائل.

وفي هذا الصدد، يرى "جنكيز" وغيره ممن حصلوا على الجنسية بهذه الطريقة، أن هذا الحل لم يكن عادلاً، كذلك تضمّنت اللافتات المرفوعة خلال التظاهرات في المناطق الكردية؛ شعارات من قبيل: «مطلبنا ليس الجنسية بل الحرية» و «إعادة الجنسية لا تنهي معاناتي».

سنتناول في هذه الورقة، مسألة العدالة تجاه مئات الآلاف من الأشخاص ممن حُرِموا من الجنسية لعقود نتيجةً للتمييز العرقي، وسنسلّط الضوء بشكلٍ رئيس على الآثار المستمرة لانعدام الجنسية لدى الكرد في سوريا، ونأمل من خلال هذا العمل أن تطرح القضية على أجندات أعمال محادثات بناء السلام والاستقرار في فترة ما بعد النزاع.

## ما هو انعدام الجنسية؟

من الناحية القانونية، يتم تعريف انعدام الجنسية (statelessness باللغة الإنجليزية) للدلالة على «الشخص الذي لا تعتبره أيّة دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعها»، يرد هذا التعريف في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية عام1954 [1]. وصار التعريف مقبولاً كأحد المبادئ العامة وجزءاً من القانون الدولي العرفي.[2]

لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تفويضٌ عالمي لحماية الأشخاص عديمي الجنسية، ومع ذلك، فإن القليل من الدول في الشرق الأوسط وقّعت على هذه الاتفاقية، حتى بالنسبة للدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي وقّعت على هذه الاتفاقية،[3] فإن تعريف الشخص عديم الجنسية غير مندمج بالكامل في قوانينها المحلية.

هذا لا يعني عدم وجود أشخاص عديمي الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ بل يوجد عددٌ كبير من الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة و(البدون) في

---

[1] مادة ١، اتفاقية بشأن وضع الاشخاص عديمي الجنسية (Convention Relating to the Status of Stateless Persons) اعتمدها في 28 أيلول/سبتمبر 1954 مؤتمر مفوضين دعا إلى عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره 526 ألف (د-17 ) المؤرخ في 26 نيسان/أبريل 1954، تاريخ بدء النفاذ: 6 حزيران/يونيه 1960 ،وفقا لأحكام المادة 39.

[2] لجنة القانون الدولي (2006) التعليق على مسودة المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية (International Law Commission: Commentary on the Draft Articles on Diplomatic Protection) يذكر أنه "لا شك في أن هذا التعريف قد اكتسب طبيعة عرفية" (ص 49). متاح باللغة الإنجليزية: https://www.refworld.org/docid/525e7929d.html

[3] تقع معظم هذه الدول في شمال إفريقيا. قائمة الدول التي انضمت إلى الاتفاقية وصدقت عليها (باللغة الإنجليزية): https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=V-3&chapter=5&Temp=mtdsg2&clang=_en

دول الخليج، إضافةً إلى قسمٍ من الكُرد السوريين، لكن الوضع القانوني في هذه الدول؛ يضيف تحدّياً آخر إلى التحديات الإحصائية المرتبطة بالعمل في ملف انعدام الجنسية.

انعدام الجنسية، مشكلةٌ عالمية تؤثّر على جميع قارات العالم.[4] فقد رصدت المفوضية UNHCR إلى وجود نحو 4.2 مليون شخص من عديمي الجنسية في 76 دولة،[5] غير أن الإحصاءات حول هذا الموضوع، غير كاملة ويعتقد بعض الخبراء أن الرقم الحقيقي يقترب من 15 مليون.

## بدون جنسية وبدون دولة:

غالباً ما يكون هناك خلطٌ بين المفهومين (بلا جنسية) و (بلا وطن) وتُستخدم نفس الكلمة لكلتا الحالتين في العديد من اللغات (على سبيل المثال "stateless" باللغة الإنجليزية)، بالإضافة إلى تعريف "الشخص عديم الجنسية" (a stateless person) وفقًا لاتفاقية 1954 ولتفويض UNHCR كما هو مذكور أعلاه، يدخل ضمن هذا الالتباس مفهومٌ آخر هو (شعوب ليس لها دولة) (non-state nation) كما يستخدمه

[4] لورا فان فاس (2008) مسائل الجنسية: انعدام الجنسية بموجب القانون الدولي (سلسلة أبحاث كلية حقوق الإنسان) 29، ص 10.

[5] أخبار الأمم المتحدة (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020) "مفوضية شؤون اللاجئين تحث على وضع حد لمعضلة انعدام الجنسية بحلول عام 2024": https://news.un.org/ar/story/2020/11/1065562.

علماء السياسة ومؤرّخو القومية.[6] منهم عالم السياسة "ستيفان وولف"، مشيراً إلى أن هذه الشعوب «تختلف عن الشعوب الأخرى في أنه ليست لها دولها الخاصة بها».[7] بما أن الشعب الكردي لم يتمكّن من تأمين مطالبه خلال فترة بناء الدول القومية في الشرق الأوسط، يمكن اعتباره (شعبٌ بلا دولة) حسب عنوان كتاب "جيرارد شاليان" البارز الذي نُشِر أوائل الثمانينيات.[8]

حسب هذا المفهوم، فإن هذا ينطبق على القوميات والمجموعات التي ليس لها دولها الخاصة المعترف بها مثل الفلسطينيين، في الواقع، يُعدُّ الكرد عموماً أكبر شعب ليس له دولة في العالم، ويبلغ تعداده نحو 40 مليون نسمة عبر أراضي تركيا، إيران، العراق وسوريا.

يقول المفكر السياسي والاجتماعي الكردي "عباس ولي": «إن عملية اعتبار انعدام الجنسية كسياسة والشخص عديم الجنسية كـ" فاعل سياسي" يستحضر -بشكل فوري -القضايا الشائكة كالحقوق، والتي ترتبط بشكل جوهري مع مؤسسة الدولة/ الأمة والسيادة الوطنية في الخطاب السياسي المعاصر. "[9]

---

[6] جيرارد شاليان (1982) شعب بلا وطن: كرد وكردستان (لندن ، مطبعة زيد):

Gérard Chaliand (1982) People without of Country: The Kurds and Kurdistan (London, Zed Press).

[7] ستيفان وولف (2010) ، "العلاقات بين الدول وشعوب بلا دولة: نظرة مقارنة للكرد في العراق" في ضرورات السياسة الكردية (تحرره بقلم غاريث ستانسفيلد وروبرت لوي، تشاتام هاوس).

[8] جيرارد شاليان (1982) شعب بلا وطن: كرد وكردستان (لندن ، مطبعة زيد):

Gérard Chaliand (1982) People without of Country: The Kurds and Kurdistan (London, Zed Press).

[9] عباس ولى (1998) "الكرد و 'الآخرين': هوية مجزأة وسياسة مجزأة 18(2) سياسات الهوية والاقتصاد العالمي ص 82.

يمكن اعتبار كل من هذين المفهومين انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، إذ أن لكل فرد الحق في الجنسية على النحو المنصوص عليه في المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. كما أن لكل شعب الحق في تقرير المصير من أجل اختيار هويته الجماعية ونظام الانتماء السياسي الخاص به، وفقاً للمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

في حالة كُرد سوريا، نرى أن هناك تقاطعٌ بين هذين المفهومين، بينما يمكن اعتبار جميع الكُرد في سوريا (وفي الدول المجاورة الأخرى أيضاً) شعبٌ بدون دولةٍ خاصةٍ بهم، هناك قسمٌ من الكُرد في سوريا عديمو الجنسية أيضاً على المستوى الفردي، كذلك هناك 300,000 كردي عديمي الجنسية في سوريا قبل 2011 وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) التي تحتفظ بإحصائياتٍ حول انعدام الجنسية على مستوى العالم.

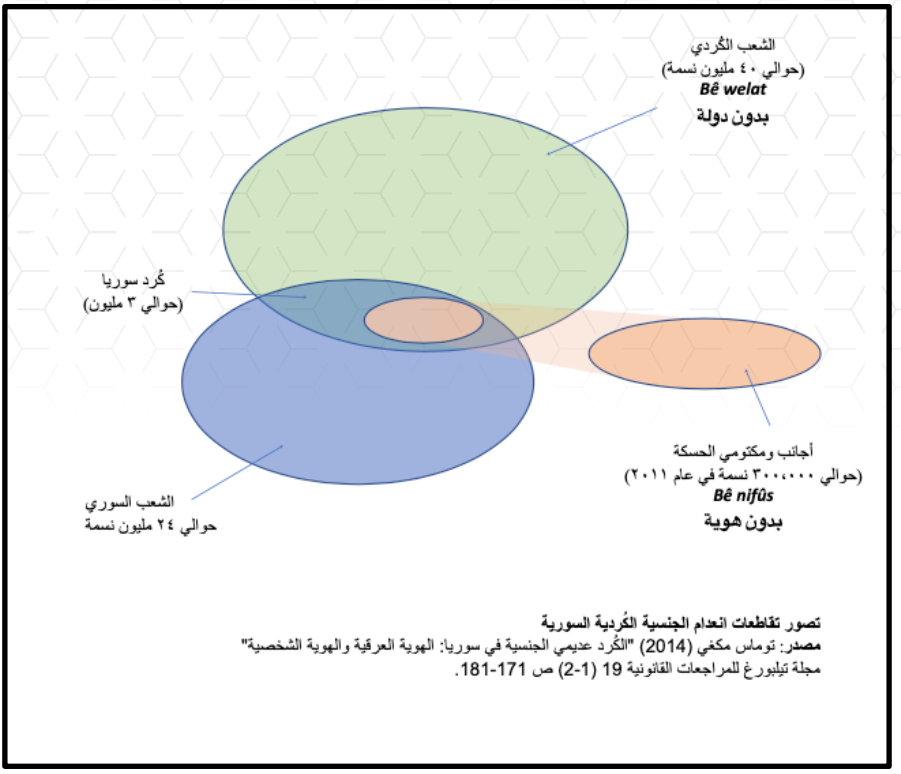


**تصور تقاطعات انعدام الجنسية الكُردية السورية**
**مصدر**: توماس مكغي (2014) "الكُرد عديمي الجنسية في سوريا: الهوية العرقية والهوية الشخصية"
مجلة تيلبورغ للمراجعات القانونية 19 (1-2) ص 171-181.

## خلفية عن إحصاء 1962

الحدثُ الأولي في تاريخ انعدام الجنسية للشعب الكردي في سوريا، هو الإحصاء السكاني الذي أُجري في 5 تشرين الأول / أكتوبر من عام 1962 في محافظة الحسكة

التي تقع في شمال شرقي سوريا. ونتيجةً لهذا الإحصاء، حُرِم 120 ألف شخص من الجنسية السورية - وهو الرقم الأكثر اقتباساً عند المتخصصين.[10]

ووفقًا للمرسوم التشريعي (رقم 93 الصادر في 23 آب / أغسطس 1962)،[11] تمت الموافقة على إجراء إحصاءٍ عام واستثنائي للمحافظة في يومٍ واحد. وتتعلّق معظم أحكام المرسوم بالإجراءات العملية للمكلفين بإجراء الإحصاء، مثلا: توظيف الموظفين (المواد 3-5 ، 8-9) والميزانية بما في ذلك المكافآت وأُجر العمل الإضافي لموظفي الخدمة المدنية (المواد 5-6).

ولا يوضّح نص المرسوم في حدِّ ذاته الغرض من الإحصاء، ولا يُعطي إشارةً واضحة للنتائج المتوقعة من الإجراءات، بينما تمنح المادة 9 للجنة العليا «صلاحية عدم تسجيل كل من لا يثبت أنه من رعايا الجمهورية العربية السورية وفقاً للقوانين النافذة».[12]

علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه تم تحميل السكان المسؤولية الكاملة لإثبات وضعهم، حيث أن كل شخص كان يجب أن «يستحصل خلال المهلة التي تَحدّدت بقرارٍ من وزير الداخلية على صورة عن قيده وقيد عائلته المدون في السجل المدني، لإبرازها

---

[10] يبدو أن المصدر الأصلي لهذا الرقم هو الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا حسب الأعمال الأكاديمية لعصمت شريف وانلي. انظر على سبيل المثال: اضطهاد الشعب الكردي من قبل ديكتاتورية البعث في سوريا (1968 أمستردام، لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي).

[11] وقد بني هذا المرسوم على المرسوم التشريعي رقم 1 الصادر في 30 نيسان / أبريل 1962 وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم 106 بتاريخ 22 آب / أغسطس من العام نفسه. انظر :لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، " منذ 5/10/1962 وما زالت المعاناة مستمرة" تقرير حول المجردين من الجنسية والمكتومين من المواطنين الأكراد في سورية بمناسبة مرور 45 عاما على الإحصاء (2007) ص 1–2.

[12] انظر ملحق 2، عباس علي موسى، المجرّدون والمحرومون من الجنسيّة السوريّة منذ إحصاء 1962 (5 تشرين الأول 2018، مجلة صور).

إلى موظفي الإحصاء يوم الإحصاء، ويقوم دفتر العائلة وتذكرة الهوية مقام صورة القيد» (مادة 19)[13].

ادّعت السلطات السورية أن الغرض من الإحصاء كان التفريق بين أولئك الذين لهم الحق في الحصول على الجنسية السورية وأولئك الذين «تسللوا بشكلٍ غير قانوني» إلى المحافظة.[14] ومع ذلك، كان تنفيذ الإجراءات غير متسق إلى حدٍّ كبير، وأدى إلى منح أوضاعٍ قانونية مختلفة على أساسٍ تعسفي.[15]

كما وُثّقت حالات حصل الأشقاء فيها على تصنيفاتٍ مختلفة دون تفسيرٍ منطقي: على سبيل المثال، تم الاعتراف ببعض أفراد الأسرة القاطنين في منزلٍ واحد كمواطنين بينما صار الآخرون عديمي الجنسية.

يوثّق تقرير (هيومن رايتس ووتش) المكون من 48 صفحة، العديد من هذه المخالفات وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة.[16] والجدير بالذكر، أن رجلا تمّت مقابلته في دمشق وكان مواطناً سورياً، بينما صار شقيقه التوأم عديم الجنسية بموجب تعداد عام 1962.[17]

---

[13] نفس المرجع.

[14] Kurdwatch "الكرد عديمي الجنسية في سوريا: غزاة غير شرعيين أم ضحايا سياسة قومية؟" (2010) تقرير 5.

[15] محمد جمال باروت (آب 2009) "كيف نشأت مشكلة "أجانب تركيا" في سورية؟.. الإحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السوري" لوموند ديبلوماتيك.

[16] هيومن رايتس ووتش [الباحثة: فيرجينيا شيري] (أكتوبر / تشرين الأول 1996) سوريا: الكرد المكمونين [Syria: The Silenced Kurd].

[17] مقابلة أجراها الكاتب في كانون الثاني 2010.

بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن بعض الأفراد الذين لديهم وثائق ثبوتية من العهد العثماني (قبل عام 1923) والانتداب الفرنسي (من عام 1923 إلى عام 1948) تثبت وجودهم التاريخي على أراضي الحسكة قد تم تجريدهم من الجنسية.[18] كما تضعف دقة العملية ومصداقيتها من خلال النظر في فقدان الجنسية من بعض الشخصيات البارزة على الرغم من صلاتهم المهمة في التاريخ السوري، بما في ذلك نائب وزير الخارجية السابق "عبد الباقي نظام الدين" واللواء الزعيم "توفيق نظام الدين" الذي كان قد خدم في منصب رئيس أركان الجيش السوري عام 1955.[19]

خلال إحصاء عام 1962، سُجّل الكُرد الذين رُفِضت طلباتهم بالجنسية في سجلٍ منفصل، وصاروا معروفين بالأجانب أو "أجانب الحسكة". ومع ذلك، هناك آخرون لم يُسجّلوا على الإطلاق، ويشار إلى هؤلاء الأفراد باسم المكتومين أو "مكتومي القيد".

وصار هذا التعبير متداولاً للإشارة إلى قسمٍ من الكُرد غير المسجلين في السجل المدني في سوريا. وتشكك الحكومة السورية في علاقة فئة المكتومين بالإحصاء، مشيرةً إلى أنهم أشخاصٌ أتوا لسوريا بعد عام 1962 بشكلٍ غير قانوني، غير أن أعداداً من المكتومين كانوا موجودين في سوريا قبل وقتٍ طويل من إجراء الإحصاء.

يشار إلى فئتي "الأشخاص عديمي الجنسية" من الأجانب والمكتومين بشكلٍ جماعي على أنهم bê nifûs تعني حرفيا باللغة الكردية "بدون بطاقة هوية".[20] ازداد عدد الكرد

---

[18] لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (2007).

[19] محمد جمال باروت ( آب (2009 ملحوظة: أثنية هذا الأخير موضوع خلاف إلى حد ما، وادعى البعض أنه من أصل عربي وأن عائلته تزوجت من الكرد.

[20] انظر المقارنة مع فئة البدون في الخليج العربي: عباس شبلاق (2009) "البدون العربية" في انعدام الجنسية وفوائد المواطنة: دراسة مقارنة (تحرير بقلم براد بليزت وموريين لينش، أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، المرصد الدولي لانعدام الجنسية) ص 85–93.

عديمو الجنسية (كل من الأجانب والمكتومون) في سوريا من عام 1962 إلى عام 2011، بسبب نقل حالة انعدام الجنسية من الآباء إلى أطفالهم.

هذا على الرغم من أحكام قانون الجنسية السوري التي تنص على أن أيّ طفلٍ يولد على الأراضي السورية ولم يكتسب جنسية من أيّة دولة أخرى، يجب اعتباره مواطناً سورياً.[21] كما يسمح القانون السوري بتجنيس الأجانب بعد فترة 5 سنوات من الإقامة في البلد، غير أن هذه القوانين لا تُطبّق على الكرد عديمي الجنسية عملياً.[22]

أدى عدم تطبيق هذا الإجراء في الممارسة العملية إلى مزيدٍ من التمييز ضد الكُرد فيما يتعلق بالحق في الجنسية، قبل إصدار مرسوم عام 2011 بمنح الكُرد الأجانب الجنسية السورية، إذ كانوا من أكبر مجموعات "الأشخاص عديمي الجنسية" في العالم.

بناءً على المقابلات التي سجّلها "هيثم مناع" والمقابلات التي أجراها كاتب هذا المقال،[23] يبدو أن معظم الناس اكتشفوا بالفعل فقدانهم الجنسية بعد عدة سنوات أثناء محاولتهم تنفيذ إجراءات إدارية فقد تم إبلاغهم بأنهم لا يستطيعون إكمال المعاملات لأنهم ليسوا "سوريين".

على هذا النحو، عانى الكُرد الأجانب والمكتومين في سوريا من الظلم المزدوج، لا لكونهم بلا دولة فحسب؛ بل بدون أوراق جنسية وما يقابلها من حقوقٍ مدنية في بلد إقامتهم،

---

[21] المرسوم التشريعي رقم 276 للعام 1969 المتعلق بالجنسية العربية السورية، الفصل الثاني: ثبوت الجنسية، المادة 3 (د).

[22] المرسوم التشريعي رقم 276 للعام 1969 المتعلق بالجنسية العربية السورية، الفصل الثالث: التجنس، المادة 4 (ب).

[23] هيثم مناع (2004) "عديمو الجنسية في سورية (من غير اللاجئين الفلسطينيين)" (اللجنة العربية لحقوق الإنسان)؛ توماس مكغي (2014) "الكرد عديمي الجنسية في سوريا: الهوية العرقية والهوية الشخصية" مراجعة مجلة تيلبورغ للمراجعات القانونية 19 (1-2) ص 171-181.

إذ نتج عن هذا الإحصاء عدم قدرة الأفراد للوصول إلى العديد من الحقوق الأساسية في شتى النواحي.

من المعترف به على نطاقٍ واسع، أن انعدام الجنسية يمكن أن يؤدي إلى مشاكل ثانوية "مرتبطة" ويؤدي إلى تفاقمها. يصف تقرير إحدى المنظمات غير الحكومية كيف حُرِم الكُرد عديمو الجنسية من سلسلةٍ كاملة من الحقوق: الجنسية والهوية / التعليم / التوظيف / الصحة / الزواج / الملكية الخاصة / حرية التنقل.[24]

تقدم هذه الورقة حجتين رئيسيتين، الأولى هي أنه لا يزال انعدام الجنسية يؤثّر على كُرد سوريا حيث أن قسماً من عديمي الجنسية قبل 2011 لم يتحصّلوا على الجنسية إلى اليوم (مثل مكتومي القيد الذين استبعدوا من المرسوم 49)، كما أن من حصلوا على الجنسية بعد 2011 ما زالوا يعانون من الإرث السلبي لانعدام الجنسية.

الحجة الثانية: تجادل هذه الورقة، بأن قضية انعدام الجنسية لكُرد سوريا؛ لها مكانة مهمة ضمن عملية بناء السلام في البلاد.

## التّحرّكات الكُرديّة الداعية للحصول على الجنسيّة

على مرِّ السنين، اتّخذت الحركة السياسية الكُردية الإجراءات للدفع في حلٍّ مشكلة انعدام الجنسية في سوريا. قبل عام 2011، مرّت تلك الجهود دون أن تلاحظها وسائل الإعلام الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال انعدام الجنسية، في حين حاول بعض الأشخاص عديمي الجنسية تغيير وضعهم من خلال الاتصالات

[24] مورين لينش وعلي بيرفين (يناير 2006) "مدفونون على قيد الحياة: أكراد عديمي الجنسية في سوريا" (منظمة اللاجئين الدولية).

الشخصية مع مسؤولي الدولة، وقد نفّذ سكان الحسكة بعض الأنشطة الجماعية بشأن هذه القضية.

فقد حشدت الأحزاب الكردية، وغيرها من الجماعات، نيابةً عن عديمي الجنسية، الذين غالباً ما استخدمت قضيتهم كرمزٍ قوي لـ «المأساة الكردية»، علاوةً على ذلك، وبحسب منظمة (هيومن رايتس ووتش)، فإن مشكلة انعدام الجنسية «تُشكّل نقطة تجمع للحركات الكردية».[25] إذ كانت تستذكر ذكرى الإحصاء في الخامس من اكتوبر بالعديد من الأنشطة والبيانات السياسية، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن منشورات الأحزاب من شهر أكتوبر بانتظام مقالات ورسائل مفتوحة وإعلانات حول محنة الكرد عديمي الجنسية. وقد أنتجت ووزّعت الأحزاب الكردية والجماعات الطلابية كتيبات حول هذا الموضوع، للفت الانتباه إلى المعاناة الكردية.

بالإضافة إلى تظاهرات "الأجانب" في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ أعضاءٌ من عدة أحزابٍ سياسية، ولا سيما حزب يكيتي الكردي في سوريا (يكيتي كرد باللغة الكردية) بتنظيم أساليب جديدة للمناصرة، من خلال مخاطبة الجهات الفاعلة الدولية بشكلٍ مباشر.

في عام 2003، نظمت تلك الأحزاب الأطفال والآباء في مسيرةٍ نحو مكتب مقر اليونيسف (صندوق الطوارئ الدولي للأطفال التابع للأمم المتحدة) في دمشق، لتسليم رسالةٍ بأسماء (أطفال كرد سوريا)، وقد ورد في تلك الرسالة مايلي:

على الرغم من أن احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأطفال يعتبر من المعايير

---

[25] هيومن رايتس ووتش [الباحثة: فيرجينيا شيري] (أكتوبر / تشرين الأول 1996) سوريا: الكرد المكتومين [Syria: The Silenced Kurds].

الأساسية للتقدم الحضاري، تلك الأساسيات لا تطبق على شعبنا الكردي الذي يحرم أطفاله حتى من الجنسية أو الانتماء لعائلة! في حين أن إعلان حقوق الطفل ينص على أن لكل طفل الحق في أن يكون له اسم وجنسية ولقب، تم سحب الجنسية من ربع مليون كردي من بينهم 100 ألف طفل لأبوين محرومين من الجنسية حسب التعداد الذي أجري في محافظة الحسكة بتاريخ 5/10/1962. تم تصنيفهم جميعًا على أنهم أجانب في سابقة لم يسبق لها مثيل في العلاقات بين الدولة ومواطنيها. بالإضافة إلى أن هناك أعدادًا كبيرة من الأطفال غير المسجلين المولودين لأب محروم من الجنسية وأم مواطنة لأن المحاكم الرسمية لن تسمح بتسجيل زواجهم.[26]

[26] مذكرة من الأطفال الكرد في سوريا إلى منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة في سوريا موجهة للسيد محمد بن ادريس العلمي ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سوريا مدير مكتب اليونيسف في دمشق. المذكرة مؤرخة 25 يونيو / حزيران 2003. يمكن الوصول إلى النص الكامل للمذكرة في الكتاب: جواد ملا 'كردستان الكرد: وطن منقسم وأمة بلا دولة' (2005 ، لندن ، مطبوعات جمعية كردستان الغربية). ص 270.

مسيرة احتجاجية إلى مقر اليونيسف في دمشق ، 25 يونيو 2003 (تصوير مسعود حامد)

## هَلْ لا يزالُ انعدام الجنسيّة يُمثّل قضيةً لكُردِ سوريا بعد 2011؟

في 7 نيسان / أبريل 2011، أفادت وسائل إعلامٍ دولية بتوقيع مرسوم من قبل الرئيس السوري "بشار الأسد" لمنح الجنسية للكُرد المسجّلين كـ "أجانب" داخل البلاد.[27] ومن المفارقات أن تغطية هذه المبادرة لإنهاء محنتهم، جلبت اهتماماً عاماً غير مسبوق للمعاناة التاريخية التي تحمّلها الأفراد عديمي الجنسية ومجتمعهم لما يقارب من نصف قرن.

رحّبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بمبادرة الحكومة السورية لتجنيس قسمٍ من الكُرد عديمي الجنسية في سوريا منذ أبريل 2011، ذكرت المفوضية نفسها في نشرةٍ رسمية أن المرسوم «يعكس التزام سوريا بتحسين أوضاع مواطنيها والمجموعات الأخرى التي تعيش على أراضيها»."[28]

---

[27] على سبيل المثال

BBC (April 7 2011) Syria's Assad grants nationality to Hasaka Kurds: http:// www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12995174; CNN (April 7 2011) Stateless Kurds in Syria granted citizenship: http:// articles.cnn.com/2011-04-07/world/ syria.kurdish.citizenship_1_kurdish-region-kurdish-identity-stateless- kurds? _s=PM:WORLD; Telegraph (April 7 2011) Syrian president grants citizenship to Kurds: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/ 8435041/Syrian-president-grants-citizenship-to-Kurds.html.

[28] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) المراجعة الدورية الشاملة (UPR) لسوريا: تقرير مقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مايو 2011):

https://www.refworld.org/docid/4f1812062.html

ويذكر تقريرٌ آخر صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه «تم إحراز تقدّم كبير في عام 2011» في حلّ حالات انعدام الجنسية التي طال أمدها.[29] لقد "استفادت" غالبية كُرد أجانب الحسكة من التجنيس الذي جاء كإصلاحٍ من جانب النظام السوري، بهدف استرضاء الكُرد خلال المراحل الأولى للانتفاضة الشعبية في سوريا عام 2011.

## القسمُ الذي ما زال معدوم الجنسيّة

نفّذت الحكومة السورية سياسة تمييزٍ واضحة ضدّ الكُرد في سوريا، وساهم إحصاء عام 1962 في هذه السياسة بطريقتين على الأقل.

أولاً، يمكن اعتبار أن الإحصاء كان خاصاً بكرد منطقة واحدة من البلد (محافظة الحسكة) كمحاولةٍ من جانب السلطات السورية لإبراز الاختلافات في الهوية الإقليمية على حساب التضامن العرقي القومي الكردي. ثانيًا، تم تمييز الكرد في الحسكة داخلياً عن بعضهم البعض حسب حالتهم المدنية من خلال نتائج الإحصاء: كمواطن أو أجنبي أو مكتوم.

والمرسوم رقم 49 هو مثال آخر على سياسة التمييز تجاه الكرد، فيما يتعلّق بالمكتومين، فلم يرد ذكرهم بنص المرسوم ونتيجة لذلك، استُبعِدوا رسمياً من عملية التجنيس. الأجانب ومكتومي القيد الذين كانوا خارج سوريا، لم يتمكنوا من الحصول

[29] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (يونيو 2012) "معالجة انعدام الجنسية" ، التقرير العالمي 2011 (جنيف UNHCR) ، ص 46.

على الجنسية. بينما تمكّن معظم الأجانب الذين ما زالوا في سوريا من الحصول على الجنسية منذ عام 2011.

في حين أن المكتومين الذين تقلُّ أعمارهم عن 18 عاماً والذين كان آباؤهم أجانباً، بإمكانهم الحصول على الجنسية بعد تجنيس آبائهم، ولا يزال العديد من المكتومين عديمي الجنسية. بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، تستمر المشاكل نتيجةً لانعدام الجنسية من جهة وتتفاقم من جهةٍ أخرى، بسبب حالة النزاع ونقاط الضعف المرتبطة به، كما تتطلب إجراءات الحصول على الجنسية بموجب المرسوم حضور جميع أفراد الأسرة في محافظة الحسكة.

لهذا السبب، لا يمكن للأجانب والمكتومين الذين كانوا في الخارج الاستفادة من المرسوم 49، غالباً ما واجه أولئك الذين ظلوا عديمي الجنسية خارج البلاد، تحدياتٍ تتعلق بالارتباك حول وضعهم من قبل سلطات الهجرة واللجوء في الدول التي يقطنون فيها.

مثلا في أوروبا، واجه الكُرد عديمو الجنسية من سوريا صعوبات في إثبات أنهم عديمي الجنسية في إطار إجراءات اللجوء.[30] على سبيل المثال، شككت بعض المحاكم الأوربية في صحة روايات طالبي اللجوء من عديمي الجنسية بعد أن تبنت الرواية القائمة على أن مشكلة انعدام الجنسية في سوريا قد تم حلها بالكامل منذ 2011. أدى هذا الفهم الخاطىء إلى رفض بعض طلبات اللجوء، لتتفاقم بذلك محنة أصحابها.

[30] توماس مكغي (2019) "من سوريا إلى أوروبا: تجارب الأكراد عديمي الجنسية واللاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين يطلبون الحماية في أوروبا"، تقرير نشرها معهد على انعدام الجنسية والإدماج، الشبكة الأوروبية حول انعدام الجنسية ومنظمة ASKV.

## الإرثُ السّلبي لانعدامِ الجنسيّة على الكُرد المتجنّسين

تعمل بطاقات الهوية للكُرد المتجنسين الآن مثل باقي بطاقات مواطني الجمهورية السورية، على الرغم من أنه ليس أمراً سهلاً دائماً ويتطلب رشاوى أحياناً، ويفيد الكُرد الأجانب المجنّسين أنهم قادرون على تسجيل الممتلكات بأسمائهم.

كما تمكّن بعض الأفراد من العثور على عملٍ رسمي بعد أن عملوا في السابق بشكلٍ غير قانوني لسنوات، وبالنظر لاستمرار حالة النزاع في سوريا، كان الحصول على الجنسية ذا أهمية كبيرة، لأنها وفّرت للمستفيدين منها مزيداً من الأمن وحرية التنقل في الشوارع مع تقليل مخاطر الاعتقال والاحتجاز من جانب مسؤولي الأمن في نقاط التفتيش.

ومع ذلك، أفاد العديد من الأجانب المجنّسين أيضاً، أن اكتساب الجنسية من نواحٍ كثيرة لا ينهي المعاناة التي عاشوها منذ عقود، وكما تجادل إحدى الباحثات في مجال انعدام الجنسية في سياقات أخرى: «يمكن أن يؤدي اكتساب شخص عديم الجنسية للجنسية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان الخاصة به، ولكن لا يوجد ضمان نظري أو تجريبي على أن هذا سيكون بالتأكيد هو الحال».[31]

وعلّقت باحثة أخرى، «بأن إنهاء انعدام الجنسية لا يحلّ دائماً جميع عواقبه، ولا يقضي على جميع أسبابه، تثير هذه الحقيقة بدورها أسئلةً تتعلّق بكيفية تحديد

[31] كاتجا سويدر، لماذا نقضي على انعدام الجنسية؟ في فهم انعدام الجنسية، تحرير بقلم تيندايي بلوم ، كاثرين تونكيس ، فيليب كول (روتليدج، ٢٠١٧).

'Acquisition of a nationality by a stateless person can lead to the improvement of his or her human rights situation, but there is neither a theoretical nor an empirical guarantee that this will necessarily be the case.'

وقياس انعدام الجنسية، وكيفية تحديد وقت انتهاء المأزق بالفعل ومتى يمكن إعلان النصر».[32]

من المنطقي أن إنهاء انعدام الجنسية لشخصٍ ما، لا يعكس الحرمان الذي عاناه بين عشيةٍ وضحاها، ولا يُعيد الفُرص الضائعة منه على مرّ السنين.

وهذا ما يجادله الباحث الأكاديمي "حقي بهرم" أيضاً في سياق كُرد سوريا في مساهمته ضمن كتاب قيد النشر عن انعدام الجنسية.[33] قد يستمر المجنّسون في مواجهة العقبات نتيجة ضياع فرص الحياة في السابق.

وقال أحد الأجانب الكُرد المتجنّسين: «هل تعتقد أن الحكومة ستمنحني الشهادة الآن بعد 15 سنة من تخرجي من الثانوية؟».

في الواقع، تشير نتائج تقرير نشرته إحدى المنظمات السورية غير الحكومية قبل عامين، إلى أن الأولوية الكبرى للكُرد المتجنّسين هي «الاعتراف بالمسيرة التعليمية لأولئك الذين حُرِموا من الحصول على شهادات تثبت اجتيازهم لها».[34]

---

[32] كاثرين ساوثويك (2011) "المتحدثون بلغة الأردو في بنغلاديش: قصة غير مكتملة عن إنفاذ حقوق المواطنة" في انعدام الجنسية و الجنسية: دراسة مقارنة حول فوائد الجنسية (تحرير بقلم براد بليتز و مورين لينش، صحافة إدوارد الجار). ص 137:

'[E]nding statelessness does not always resolve all of its consequences, nor does it eliminate all of its causes. This fact in turn raises questions regarding how to define and measure statelessness, how to determine when the predicament has actually ended and when victory can be declared.'

[33] حقي بهرم (2021، قيد النشر) "بعد فوات الأوان: تجنيس الكرد عديمي الجنسية والعدالة الانتقالية في سوريا" في انعدام الجنسية، الحوكمة ومشكلة المواطنة (تحرير بقلم تينداي بلوم وليندسي كينغستون، مطبعة جامعة مانشستر).

[34] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، "المواطنة السورية المفقودة": كيف دمر إحصاء عام 1962 حياة الكرد السوريين وهويتهم ص 63.

غالبا تؤدي فرص التعليم الضائعة إلى انتكاسات مهنية ونقص في التنمية الاقتصادية الشخصية والعائلية.

توضّح امرأة كردية صارت مواطنة سوريّة عام 2012 إنها لا تستطيع العمل في مجال تخصّصها، لعدم حصولها على شهادة من الجامعة رغم استكمال دراستها، تقول: «لو لم أكن عديمة الجنسية سابقاً، لكان وضعي الحالي مختلفاً. أنا متأكّدة من أنني كنت وجدت وظيفة جيدة الآن».

غالباً ما تكون المظاهر النفسية للحرمان من الفرص ومشاعر التمييز والإحباط واليأس عميقة الجذور، كما هو موثّق في تقريرٍ من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.[35]

«لا يزال إرث انعدام الجنسية يؤثّر على حقوق الملكية، ما أدى إلى عجزٍ مالي لمن كانوا عديمي الجنسية»، يصف أحد الصحفيين، وهو كان سابقاً من فئة الأجانب، حرمان الكرد من الجنسية على أنه كان مجرد هدف ثانوي للإحصاء. ويصر على أن «الهدف الأساسي من هذه السياسة كان حرمان الكرد من ملكية الأرض». لذلك، يخلص إلى أن «[الحق] الأخطر بالتأكيد هو ملكية الأرض».[36]

مثل هذه التعليقات، ليست مفاجئة لأن مشكلة انعدام الجنسية للكرد السوريين هي جزء من مشروعٍ شامل لحرمان المجتمع الكُردي من حقوقه في شمال شرق سوريا، كدليلٍ في دراسة "محمد طالب هلال" عن عام 1963.

كان "هلال" الملازم أول ورئيس الأمن السياسي في محافظة الحسكة وقد كتب دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية الاجتماعية السياسية. في هذه الدراسة

---

35 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015) "أنا هنا، أنا أنتمي ؛ الحاجة الملحة لإنهاء حالات انعدام الجنسية لدى الأطفال".

36 إبراهيم نمر (2009) حزمة قرارات حكومية متأخرة لمحافظة الحسكة في مجلة قاسيون، العدد 408، ص 2.

اقترح "هلال" 12 توصية لإنهاء ما يسمى بالمشكلة الكردية في سوريا، من ضمنها؛ تجريد الجنسية وعمليات التهجير، وإسكان عناصر عربية وإجلاء االكرد في المناطق الكردية.[37]

لذلك، فإن الإشارة إلى إحصاء عام 1962 في دراسة "هلال" يؤكد أنه جزء أساسي من التفكير الرسمي في حل المعضلة الكردية، ويضعه ضمن برنامج يشمل استراتيجيات التعريب والإقصاء، في حين أن الإحصاء ظاهرياً هو إجراء لاستبعاد الكرد في الحسكة من المشاركة في المجتمع السوري، وفي الوقت نفسه يجب اعتباره أيضاً محفزاً للتعريب.

نتيجةً لهذه السياسات من جانب الحكومة السورية على مدى خمسةِ عقود، هرب العديد من الكرد عديمي الجنسية من سوريا إلى أوروبا، بحثاً عن حياةٍ أفضل.[38] كان لدى العديد من الكرد عديمي الجنسية في سوريا منازل أو أراضي أو ممتلكات مسجّلة بأسماءِ أشخاصٍ آخرين، لهذا السبب لم يتمكّن العديد من الكُرد عديمي الجنسية والكرد المتجنّسين من بيع ما يمتلكونه بسعرٍ مناسب خلال الصراع منذ عام 2011.

---

[37] الملازم الأول محمد طلب هلال "دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية الاجتماعية السياسية"(نشرت من قبل منشورات مركز عامودا للثقافة الكردية، 2003) العدد 31.

[38] هارييت مونتغمري (2005) "كرد سوريا: وجود مرفوض" (برلين: المركز الأوروبي للدراسات الكردية) ص 65.

## دورُ انعدام الجنسيّة في حلِّ النّزاعات والمفاوضات السّياسيّة

في سياق الربيع العربي الذي بدأ في تونس عام 2010، استخدمت السلطات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجنسية وقضية انعدام الجنسية كأداةٍ سياسية.[39]

على سبيل المثال، حرمت حكومة البحرين الجنسية من عدة مئات من المواطنين منذ عام 2012، بمن فيهم شخصيات معارضة.

في سوريا، كان أحد الشعارات الثورية هي إعادة تشكيل المواطنة، كما كتب "ريموند هينبوش" و "علا الرفاعي"، كان المتظاهرون هناك، «يطالبون بهويةٍ وطنية سوريّة أكثر شمولاً وإنصافاً، وبتأسيس دولة مواطنة».[40] لعبت المواطنة والهوية، دوراً كبيراً في سياق الانتفاضة السورية، اكتسبت رمزية قوية ودورا مفيدا كأدوات لنقل التعبيرات الأيديولوجية والمطالبات بالحقوق الجماعية.

إذا كانت قضية المواطنة قد قلّصت المشاركة الكردية في ثورة 2011، فليس لأن الحكومة السورية منحت الجنسية للأجانب، لكن لأن المعارضة السورية فشلت في توفير ضمانات فعّالة لحقوقهم في مستقبل ما بعد الأسد.

لم يبذل التيار الرئيسي في المعارضة السورية، جهوداً كافية لتحديد مكان الكرد المتجنّسين بعد 2011 والذين ما زالوا عديمي الجنسية ضمن رؤيتها لمستقبل سوريا.

---

[39] زهرة البرازي و جاسن توكر، الجنسية كأداة سياسية: الاضطرابات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخلق حالات انعدام الجنسية وحلها': https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2376426

[40] ريموند هينبوش و علا الرفاعي (2017) "سوريا: الهوية وتكوين الدولة والمواطنة" في أزمة المواطنة في الوطن العربي (تحرير رويل ميجر ونيلس بوتينشون، مطبعة بريل) ص 117,106.

على سبيل المثال، خلال الفترة المبكرة للثورة، لم تقدم تعليقات الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري "برهان غليون" ثقة كبيرة للكُرد في أن مطالباتهم بالعدالة قد تم الاعتراف بها.[41] عندما قارن الكرد في سوريا بالمهاجرين في فرنسا، ردّد حجج الحكومة السورية التي بررت التمييز والإقصاء تجاه الكرد في سوريا، وأطالت أمد انعدام الجنسية لديهم عبر الأجيال.

منذ عام 2012، فقدت الحكومة السورية السيطرة على الأراضي ذات الأغلبية الكُردية في شمال سوريا. سيطرت القوات الأمنية والعسكرية الكردية المرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) على هذه المناطق، وشكّلت الهياكل السياسية المرتبطة بها؛ أنظمة الحكم.

أقامت الهياكل السياسية المرتبطة بأنظمة الحوكمة والتي تعرف بالإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا. وبذلت الإدارة الذاتية- بقيادة الكرد- بعض الجهود لضمان إدراج الكرد عديمي الجنسية في المجتمع وإطار الحوكمة في المنطقة.

في سياساتها، لم تُفرّق بين فئتي المواطنين الأجانب والمكتومين. في عام 2016، قامت الإدارة بتعداد يشمل جميع سكان المناطق وضمنهم مكتومي القيد.[42] وفي العام التالي، أدخلت السلطات قانون انتخاب يسمح للأجانب والمكتومين بحق التصويت في الانتخابات المحلية.[43]

---

41 الراي ميديا (2011 أكتوبر 30) "برهان غليون يعتذر لأكراد سورية بعدما شبّههم بـ «مهاجري فرنسا»": bit.ly/3mdxYPD.

42 محمد عبد الستار إبراهيم (2016 اكتوبر 1) "أنا هنا": تعداد سكاني جديد شمال سوريا يسعى لتسجيل الأكراد مكتومي القيد"، سوريا على طول.

43 إبراهيم حميدي (2017 يوليو 31) "الفيدرالية الكردية تضم 3 أقاليم و6 مقاطعات... و«الرقة رهن التحرير»: قانون الانتخاب والتقسيمات الإدارية يسمح لمحرومي الجنسية بالترشح والانتخاب"، لندن، جريدة الشرق الأوسط.

تم تضمين الإشارات إلى حالة الكرد عديمي الجنسية في تشريعات حديثة للإدارة الذاتية، على سبيل المثال، حسب "قانون حماية وإدارة أملاك الغائب" الذي أصدرته الإدارة الذاتية في 5 من آب/ أغسطس 2020، يتم تعريف الغائب بأنه «كل شخص يحمل الجنسية السورية أو من في حكمه من مكتومي القيد المجردين من الجنسية، ويقيم خارج سوريا، ولا يقيم أحد من أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية في سوريا».[44] بينما أُلغي هذا القانون لأسباب ما، يشير النص إلى اهتمام الإدارة الذاتية بالتضمين الصريح للكُرد عديمي الجنسية في تشريعاتها.

ومع ذلك، خلال عملية السلام السورية التي أدارها الفاعلون الدوليون (جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وروسيا والقوى الغربية) منذ عام 2011، لم يكن هناك أيّ اعتبار تقريباً لوضع الكرد عديمي الجنسية.

خلال عملية السلام السائدة من مبادرة جنيف إلى مؤتمري أستانا وسوتشي، لم يكن ممثلو الإدارة الذاتية ممثلين، استُبعِدوا أيضاً من عملية تشكيل اللجنة المكلّفة بالتفاوض على الدستور السوري المقبل.[45] وبالتالي لم تناقش أطراف المفاوضات آثار انعدام الجنسية في السياق السوري، هذا على الرغم من حقيقة أن حرمان 300 ألف فرد من الجنسية كان من أكبر المظالم التاريخية التي ارتكبتها الدولة السورية.

لصالح بناء السلام المستدام والعدالة الانتقالية، هناك التزام أخلاقي بتقديم ضمانات ضد استمرار الحرمان القائم منذ ما يقارب من ستة عقود. حتى الآن، لا يزال الدستور

---

[44] جانو شاكر (2020 أغسطس 9) "(قانون إدارة أملاك الغائب).. انتقاداتٌ تطال الإدارة الذاتية والأخيرة توضّح" موقع الحل.

[45] زارا صالح، "لماذا تم استبعاد الأكراد السوريين من اللجنة الدستورية؟" (2020 اكتوبر 3) ليفانت الإعلام: bit.ly/34aGsAM. أيهم مرعي، استبعاد الأكراد عن «الدستورية»: الحل عند دمشق وموسكو؟ جريدة الأخبار (28 أيلول 2019): https://al-akhbar.com/Syria/276990

السوري الحالي والمناقشات حول البدائل المقترحة صامتة بشأن قضية انعدام الجنسية للكرد في سوريا.

«في الحالة السورية، يبدو أن الترتيب القضائي الدولي المحدود يركّز بشكلٍ ضيق على جرائم الحرب والحملات ضد الإرهاب. لهذا الغرض، وقعت المعضلات الإنسانية، بما في ذلك الحرمان من الجنسية وانعدام الجنسية، خارج الأجندة القانونية للعدالة الانتقالية».[46] وسؤال (مَنْ يمثّل الكرد عديمي الجنسية في المفاوضات؟) لا يزال بدون إجابة.

إطار العلاقات الدولية كان و لا يزال بارز في نهج بناء السلام. بطبيعة الحال، ركّزت مؤسسات الفكر والرأي والمحللون على الأدوار المؤثّرة للجهات الفاعلة الدولية التي لديها مصلحة راسخة في الصراع: تحديداً الولايات المتحدة وتركيا وروسيا.[47] صوت مكتومي القيد غائب أيضاً في العلاقة الثنائية بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية.

منذ وقتٍ مُبكّر من الأزمة السورية، كانت هناك تقارير عن اجتماعات ومناقشات سرية بين الحكومة السورية والقيادة الكردية في شمال سوريا، كانت التكهّنات حول

---

[46] حقي بهرم (2021، قيد النشر) "بعد فوات الأوان: تجنيس الكرد عديمي الجنسية والعدالة الانتقالية في سوريا" في انعدام الجنسية، الحوكمة ومشكلة المواطنة (تحرير بقلم تينداي بلوم ولينديسي كينغستون، مطبعة جامعة مانشستر):

'In the Syrian case, the limited international judicial arrangement seems to narrowly focus on war crimes and campaigns against terrorism. To this end, humanitarian dilemmas, including the deprivation of nationality and statelessness, have fallen outside the legal agenda for transitional justice'

[47] آرون شتاين وإميلي بورشفيلد (2019) "مستقبل شمال شرق سوريا"، المجلس الأطلسي: https:// www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2019/11/The-Future-of-Northeast-Syria.pdf

مستوى التعاون المباشر بين الجانبين، منتشرة منذ أن قامت الحكومة السورية بالانسحاب السلمي لقواتها وهيئاتها الحاكمة إلى حدٍّ كبير من المناطق ذات الأغلبية الكردية في عام 2012.

بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية بين المسؤولين الأمنيين والتكنوقراط من الجانبين لمناقشة نقاط محددة للتنسيق، مثل الاشتباكات في الحسكة والقامشلي واتفاقيات النفط عبر الخطوط، أفادت التقارير أن التنسيق زاد قبل إطلاق قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة عملية لمدينة الرقة عام 2017.

ومع ذلك، شَهِد صيف 2018 مستويات غير مسبوقة من المشاركة الثنائية (الحوار السوري-السوري)، وشمل ذلك اجتماعات بين مجلس سوريا الديمقراطية- نيابةً عن الإدارة الذاتية- ووزارة الداخلية في دمشق، في حين يبدو أن المحادثات قد توقّفت، فمن غير الواضح ما إذا كانت قضية مستقبل الكُرد عديمي الجنسية قد دخلت في نقاط جدول الأعمال.

كواحدةٍ من أكثر الفئات المهمّشة في سوريا، من المهم إدراج الكُرد عديمي الجنسية في حوار وأجندة حلّ النزاع، قد تكون هذه قضيةً أساسية لبناء الثقة بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية من خلال التركيز على الحلّ الدائم للمشاكل التي طال أمدها.

منحت الحكومة السورية الجنسية للكُرد الأجانب بعد عام 2011 دون الاعتراف بالظلم التاريخي المرتكب بحقهم واستمرار آثاره حتى الوقت الحاضر، تحتاج العدالة الانتقالية إلى الاعتراف بالمعاناة الماضية لجميع الكرد عديمي الجنسية (الأجانب والمكتومين).

حتى الآن، كان مصير الكُرد عديمي الجنسية خلال الحرب الأهلية، قضيةً مُهمَلة في مفاوضات عملية السلام، يجب أيضاً إيجاد آليات لضمان إسماع صوت هؤلاء

الأشخاص ضمن عمليات الحُكم المحلي والوطني، يجب أن تُعوَض الحلول الخسائر التاريخية للأشخاص عديمي الجنسية، بما في ذلك مجالات التعليم والتوظيف والممتلكات.

## خاتمة

بالنظر إلى أن النزاع السوري، كان يُنظَر إليه من خلال مفاهيم المواطنة والجنسية، درست هذا الورقة الأهمية المستمرة لانعدام الجنسية لكرد سوريا.

لقد رأينا أن العديد من مظالم ما قبل الصراع، استمرت للكُرد عديمي الجنسية منذ عام 2011، ومع ذلك، لم يُعتَرَف بإرث الحرمان من الحقوق على مدى عقود في عمليات بناء السلام وحل النزاعات.

هناك حاجة إلى الاعتراف بالمظالم التاريخية، من أجل رفض سياسات (فَرِّق تَسُد) التي لا تزال عاملاً موتراً بين أطياف الشعب السوري، والتي تفاقمت أثناء الصراع.

لا يمكن لدستورٍ سوري جديد أن يعزّز مكانة الكرد عديمي الجنسية كمواطنين سوريين بكل معنى الكلمة، إلا إذا تم سماع أصواتهم في المفاوضات.

كنقطة انطلاق، يجب أن تكون الإدارة الذاتية التي تحكم أراضي كبيرة في سوريا، قادرةً على المشاركة في المفاوضات، بالنظر إلى أنها اعترفت هي نفسها بظلم انعدام الجنسية بالنسبة للأجانب والمكتومين، هذا أمرٌ حتمي بالنسبة للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان الفردية.

Şiyan Project

shar-magazine.com